

استراتيجية
الإتصال والإعلام
لقطاع العدالة الأردني



المملكة الأردنية الهاشمية

المجلس القضائي
وزارة العدل
المعهد القضائي

٢٠٢٢ - ٢٠٢٦





جدول المحتويات

٢	المقدمة
٤	المنهجية
٥	القيمة المضافة
٦	تحليل البيئة الداخلية والخارجية
٩	الرؤية و الرسالة
٩	القيم
١٠	المحاور الرئيسية و الفرعية





المجلس الأعلى للقضاء
المجلس الأعلى للقضاء

المقدمة

مشفوعاً بإرادة سياسية واضحة، الأمر الذي قاد إلى جهد مشترك لتنفيذ التوجيهات الملكية وتوصيات اللجنة وصولاً إلى تحقيق نتائج إيجابية واضحة وملموسة على مستوى العديد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة،

حيث تقدم ترتيب الأردن في معيار استقلال القضاء لدرجة (٣٣) لعام ٢٠٢١ أي زيادة بمقدار (١٥) درجة مقارنة بالعام ٢٠١٤ (٤٨) درجة، وفي معيار سيادة القانون ارتفع من (٣٤) عام ٢٠١٤ إلى (٥٥) عام ٢٠٢١، في حين ارتفعت نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن القانون يطبق بالتساوي على كل المواطنين من (١٨%) عام ٢٠١٤ إلى (٣٨%) عام ٢٠٢١، وتقدم ترتيب الأردن في حقوق الانسان من المرتبة (١٠٢) عام ٢٠١٤ إلى (٦٧) في عام ٢٠٢١.

إن المشهد الاعلامي في المنطقة والعالم على حد سواء شهد تطوراً كبيراً وسريعاً، حيث تنوعت وتعددت وسائل الاعلام والاتصال بشكل ملفت إلى أن بات التعامل الفعال مع هذه الوسائل يشكل تحدياً كبيراً لفرق الإتصال الحكومي، ذلك لأن دور هذه الفرق لا بد أن يتطور بحيث يتعدى صياغة المواد الإعلامية الأساسية والإعدادات اللوجستية التقليدية ليشمل القيام بدور أكثر استراتيجية كتسهيل وصول المعلومات للجمهور وتعزيز الشفافية والمهنية مع وسائل الإعلام والقيام بدور أكثر دعماً في عملية صنع القرار.

إن اعتماد استراتيجية معنية بالاتصال والإعلام من قبل قطاع العدالة في الأردن، يعكس بالتأكيد مدى حرص قيادة هذا القطاع على تعزيز صورة المملكة الأردنية الهاشمية في الداخل والخارج، بهدف تحقيق التوازن بين التصدي الفعال والعاجل للقضايا الإعلامية التي تواجه هذا القطاع من جهة، وبين بناء نظام متكامل للاتصال الحكومي من شأنه أن ينهض بجهود الإتصال في قطاع العدالة إلى أرقى الممارسات العالمية، مما يعزز ثقة الجمهور بمؤسسات قطاع العدالة.

*تم الاقتباس من استراتيجية قطاع العدالة ٢٠٢٢-٢٠٢٦

لطالما بقي مفهوم «العدالة» جزءاً أساسياً في حياة الشعوب ومستقبل الدول على مر العصور، مما فرض وبقوة أهمية التركيز على تطوير وتعزيز كافة المحاور الخاصة بتحقيق «العدالة».

وانطلاقاً من المحافظة على المعادلة التي تقتضي أن الرضا بتطبيق ممارسات «العدالة» يكون بقدر ما يرى منها، دون المساس باستقلالية وخصوصية الوجه الآخر لهذا المفهوم وهو «القضاء»، برز محور الإعلام والاتصال الذي يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز ثقة الجمهور في تحقيق مفهوم «العدالة».

يتولى قطاع العدالة في الأردن إدارة المحاكم النظامية، التي تمارس اختصاصها في المسائل المدنية والتجارية والجزائية والإدارية للقانون، ولها الولاية القضائية في جميع الأمور. ويضمن الدستور الأردني استقلال السلطة القضائية، حيث نصت المادة (٢٧) من الدستور الأردني على أن «السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك» وتنص المادة (٩٧) من الدستور الأردني على أن «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون».

وتتبنى الدولة عدد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقطاع العدل أهمها «رؤية الأردن ٢٠٢٥»، حيث أفردت هذه الرؤية فصلاً خاصاً ب«سيادة القانون» يؤكد على أهمية هذا المبدأ الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين بحسن سير المجتمع والدولة، هذا إلى جانب توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون للعام ٢٠١٧ والتي جاءت ترجمة لما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالته بعنوان «سيادة القانون أساس الدولة المدنية».

وقد تضمن تقرير اللجنة الملكية عدداً كبيراً من التوصيات المحددة والتعديلات القانونية المقترحة ومقترحات لقوانين جديدة حيث أعطى هذا التقرير زخماً لعملية التغيير والتحديث كونه جاء





المجلس القضائي الأردني

يعتبر المجلس القضائي الأردني هرم السلطة القضائية في المملكة ، ويجسد مع مجلسي الأمة والوزراء مبدأ الفصل بين السلطات، وهو صاحب الصلاحية القانونية في الاشراف الاداري على جميع القضاة النظاميين في المملكة، وما يتعلق بذلك من تعيين وتدريب وانتداب، وإعارة، وترقية، ونقل ، ومسائلة ، وتأديب ، وإحالة على التقاعد .

كما يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة، وتعد الأمانة العامة الذراع التنفيذي للمجلس القضائي، ووفقا للهيكل التنظيمي المعتمد للأمانة العامة والذي يضم (٦) وحدات إدارية من ضمنها وحدة الإتصال والاعلام.

وزارة العدل

أنشئت وزارة العدل بتاريخ ١١-٤-١٩٢١ تحت مسمى (مشاور العدلية) وتغير هذا الاسم ليصبح وزارة العدل بتاريخ ١-٣-١٩٢٩، وقد باشرت الوزارة دورها في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة باقامة العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات. تشمل الوزارة وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد (١٦) مديرية، وتضم وحدة الإتصال ضمن أقسامها (٧) موظفين.

المعهد القضائي الأردني

هو صرح تأهيلي وبيت للخبرة القانونية والقضائية، أسس المعهد عام ١٩٨٨ كمؤسسة رسمية معتمدة لإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وتأهيل القضاة والعاملين في قطاع العدالة، ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم القانونية في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والحريات، ومواكبة التطورات الإقتصادية والإجتماعية، باستخدام أفضل الأساليب التدريبية والتكنولوجية الحديثة.

ويضم المعهد عدداً من المديريات والوحدات الادارية وهي مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مديرية البرامج الأكاديمية والتدريب، ووحدة التخطيط والتطوير المؤسسي، وحدة الرقابة الداخلية، ووحدة الإتصال والتعاون الدولي والتي تضم عدد (٢) موظفاً.





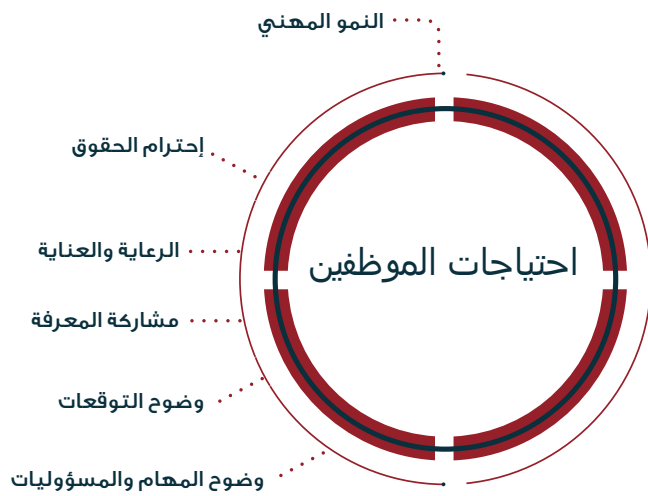
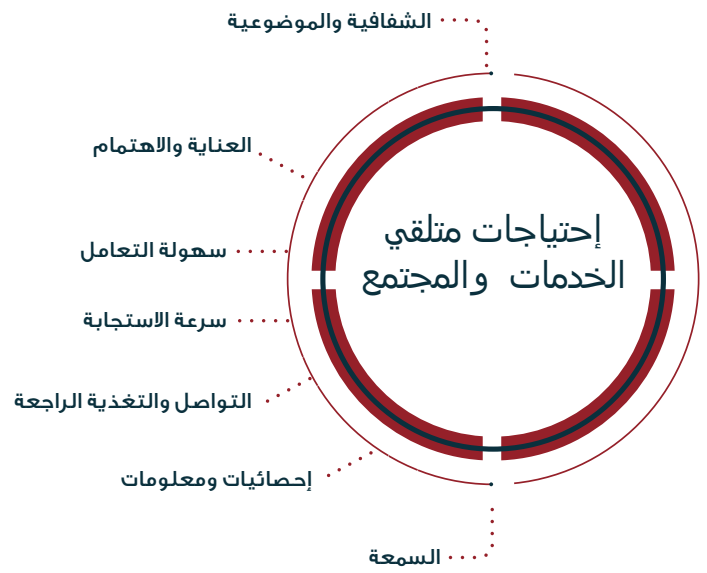
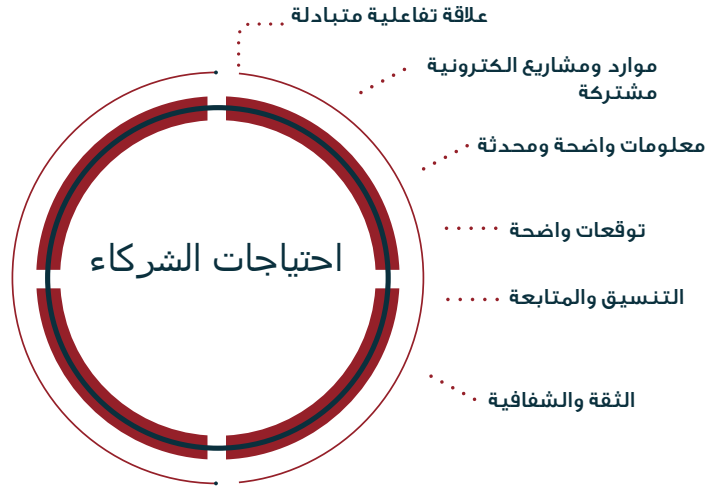
تم إعداد هذه الإستراتيجية بمشاركة من قبل الموظفين وذوي العلاقة لكي نحقق إلتزام الجميع بتنفيذ ما ورد فيها وحشد الجهود والطاقت لإنجاحها وتمثل ذلك بالخطوات التالية:

- تشكيل فريق عمل مناظر من إدارة قطاع العدالة .
- تطوير منهجية للعمل وخطة لجمع المعلومات وتحليلها .
- دراسة مكتبية للوثائق المرجعية ذات العلاقة، على سبيل المثال لا الحصر الخطط الإستراتيجية لقطاع العدالة ٢٠٢١-٢٠١٧ / ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦ ، إستراتيجية تطوير القطاع العام، ورؤية وزارة الإتصال الحكومي، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي .
- الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الإتصال القضائي والعدلي عالمياً ومحلياً على سبيل المثال لا الحصر، الممارسات في كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ودولة الإمارات العربية وجمهورية مصر وتونس.
- عقد جلسات عصف ذهني مع موظفي إدارة القطاع وإجراء مقابلات مع مؤسسات القطاع كلا على حدة، للتعرف على واقع حال وحدات الإتصال واحتياجاتهم من جهة، والاطلاع على توجهاتهم وتطلعاتهم المستقبلية من جهة أخرى
- مقابلة عينة من شركاء مؤسسات قطاع العدالة والمعنيين بالإتصال والإعلام على سبيل المثال لا الحصر نقابة المحامين الأردنيين .
- دراسة مكتبية للوثائق المرجعية ذات العلاقة، على سبيل المثال لا الحصر الخطط الاستراتيجية لقطاع العدالة ٢٠٢١-٢٠١٧ / ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦ .
- عقد جلسات عصف ذهني مع موظفي إدارة القطاع وإجراء مقابلات مع مؤسسات القطاع كلاً على حدة .
- تجميع الوثائق والبيانات والتقارير المتعلقة بالاستراتيجية وقراءتها وتحليلها والاستفسار من ضباط ارتباط ومنسقي القطاع عن المعلومات الواردة فيها.
- تصفح وتحليل المواقع الإلكترونية لقطاع العدالة.
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية لإدارة الإتصال والاعلام باستخدام تحليل SWOT بمشاركة فريق المسؤولين ومنسقي القطاع .
- تطوير الرؤية والرسالة والقيم الخاصة بإدارة الإتصال والإعلام مستمدة من رؤية ورسالة إستراتيجية قطاع العدالة.
- تطوير المحاور الرئيسية والفرعية والأهداف الاستراتيجية لإدارة الإتصال والإعلام ومؤشرات قياسها والمشاريع والمبادرات اللازمة لتحقيقها .
- مقابلة الفريق المشرف على متابعة إعداد الإستراتيجية ومناقشة الأهداف والمشاريع والمؤشرات والإستماع بإيجاز عن ملاحظاتهم .
- تحديث وتطوير البيانات المصنفة وإعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية.
- تسليم التقرير النهائي للاستراتيجية.





القيمة المضافة





تحليل البيئة الداخلية والخارجية - إدارة الإتصال والإعلام

المجلس القضائي الأردني

نقاط الضعف	نقاط القوة
الحاجة الى حملات توعية متخصصة للتعريف بالخدمات التي يقدمها المجلس القضائي	وجود خطة إستراتيجية لقطاع العدالة داعمة لوحدات الإتصال والاعلام
الحاجة الى تقنيات حديثة في مجال الاعلام والإتصال	إستقلالية وخصوصية القضاء
محدودية الموارد البشرية المتخصصة في مجال الاعلام والإتصال	وجود مبنى حديث وقاعات مهيئة لتنظيم الأنشطة والفعاليات (المعهد القضائي) بحيث تدعم تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج المختلفة للمجلس
محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ فعاليات وأنشطة الاعلام والإتصال	فهم معمق من قبل الادارة العليا لواقع ودور مهام الإتصال
لايوجد تصنيف لفئات الجمهور واحتياجاتهم	دليل الهوية البصرية
حاجة الوحدة التنظيمية للاتصال الى اعادة الهيكلة	
الحاجة الى وجود معايير واجراءات للتعامل مع التحديات الاعلامية	

التحديات	الفرص
التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا وتقنيات الإتصال	إهتمام المانحين بدعم فعاليات ومشاريع وحدة الإتصال والاعلام
ضعف الوعي لدى الجمهور بدور المجلس وادائه	توافر الارادة السياسية من أعلى المستويات لدعم قطاع العدالة ومفاهيم سيادة القانون واستقلال القضاء





وزارة العدل

نقاط الضعف	نقاط القوة
محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ فعاليات وأنشطة الاعلام والإتصال	وجود خطة إستراتيجية لقطاع العدالة داعمة لوحدات الإتصال والاعلام
الحاجة الى وجود معايير محددة للهوية البصرية للوزارة	فهم معمق من قبل الادارة العليا لواقع ودور مهام الإتصال والاعلام
الحاجة الى وجود معايير وإجراءات للتعامل مع التحديات والازمات الاعلامية	وجود تقنيات وأدوات حديثة لتنفيذ فعاليات وأنشطة الاعلام والإتصال
لايوجد تصنيف لفئات الجمهور واحتياجاتهم	وجود خبرات بشرية متخصصة

التحديات	الفرص
فقدان المعارف الضمنية المتعلقة بالإتصال والاعلام من خلال التقاعد او الاستقالة أو إجازة بدون راتب	إهتمام المانحين بدعم فعاليات ومشاريع وحدة الإتصال والاعلام
التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا وتقنيات الإتصال والاعلام	توافر الارادة السياسية من أعلى المستويات لدعم قطاع العدالة ومفاهيم سيادة القانون وإستقلال القضاء





المعهد القضائي الأردني

نقاط الضعف	نقاط القوة
الحاجة الى وجود معايير واجراءات للتعامل مع التحديات الاعلامية	وجود خطة إستراتيجية لقطاع العدالة داعمة لوحدة الإتصال والاعلام
الحاجة الى تقنيات حديثة في مجال الاعلام والإتصال (البرمجيات، الاستوديوهات)	ربط المعهد برئيس المجلس القضائي مما يساهم في سرعة الانجازات واتخاذ القرارات
محدودية الموارد البشرية المتخصصة في مجال الاعلام والإتصال	فهم معمق من قبل الادارة العليا لواقع ودور مهام الإتصال والاعلام
محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ فعاليات وأنشطة الاعلام والإتصال	وجود مبنى حديث وقاعات مهيئة لتنظيم الأنشطة والفعاليات بحيث تدعم تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج المختلفة
ضعف الإتصال المؤسسي فيما يتعلق بالتنوعية	وجود كادر إداري كفؤ
لايوجد تصنيف لفئات الجمهور واحتياجاتهم	قدرة المعهد على الوفاء بمتطلبات الاعتمادية الدولية - الاقليمية

التحديات	الفرص
العوامل الثقافية والاقتصادية لدى متلقي الخدمات (الجمهور) والتي تحد من قدرتنا للوصول اليهم	إهتمام المانحين بدعم فعاليات ومشاريع وحدة الإتصال والاعلام
التنافسية العالية للمعاهد الاقليمية والدولية	عضوية المعهد في الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي (السكوتاربا العامة - الأردن)
	وجود خبرات ادارية متخصصة (المحاضرين غير المتفرغين)





الإطار العام للاستراتيجية

الرؤية

الكفاءة والفعالية في الاتصال لمؤسسات قطاع العدالة

الرسالة

المساهمة في نشر مفهوم العدالة وسيادة القانون واستقلالية القضاء، وتعزيز ثقة متلقي خدمات قطاع العدالة، وبناء شراكة فاعلة مع ذوي العلاقة بالإتصال من أجل التوعية القانونية من خلال رفع كفاءة وفاعلية الإتصال والاعلام وتأهيل ورفع قدرات الموظفين العاملين.

القيم

العدالة والمساواة
النزاهة والشفافية
التواصل والشراكات الفاعلة





أهداف إدارة الإتصال والإعلام

الرقم	المحور الرئيسي	التوصيف
١	تطوير وحدات الإتصال والإعلام في قطاع العدالة	إن تحقيق هذا المحور ضمن الأطر الزمنية الأولى لاستراتيجية الإتصال في قطاع العدالة يشكل الدعامة الأولى والأساسية لترسيخ واستدامة عمل الإتصال الداخلي والخارجي، وهذا من خلال إعادة الهيكلة وتطوير اجراءات العمل والأنظمة الادارية الخاصة بحسن سير العمل من جهة، وتمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية في الوحدات التنظيمية للإتصال من جهة أخرى، واجراء المقارنات المعيارية مع الدول ذات الممارسات الفضلى في مجال الاعلام والإتصال بما يضمن مخرجات الإتصال والاعلام بكفاءة وفعالية.
٢	دور الإتصال في تعزيز الوصول الى العدالة	يصب تحقيق هذا المحور في مجال زيادة مستوى ثقة الجمهور بالمحاكم وفعالية وكفاءة مخرجات البرامج والمنظومات القانونية، وتعزيز التواصل مع متلقي الخدمات بإستخدام أدوات الإتصال المختلفة بما يساهم في رفع الوعي لدى الجمهور وزيادة الثقة بقطاع العدالة هذا إلى جانب مواكبة تطورات العصر الحديثة في مجال التكنولوجيا بما يعزز الوصول إلى العدالة.
٣	دور الإتصال في تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام	يهدف هذا المحور إلى تفعيل التواصل مع الشركاء ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز سمعة وصورة مؤسسات قطاع العدالة، هذا إلى جانب تعريف المعنيين من شركاء وجمهور بمهام وخدمات وتحديات وإنجازات مؤسسات قطاع العدالة.

المحاور الفرعية للاستراتيجية

الرقم	المحاور الرئيسية	المحاور الفرعية
١	تطوير وحدات الإتصال والإعلام في قطاع العدالة	المحور الفرعي ١ : الأمانة العامة للمجلس القضائي. المحور الفرعي ٢ : وزارة العدل المحور الفرعي ٣ : المعهد القضائي الأردني .
٢	دور الإتصال في تعزيز الوصول إلى العدالة	المحور الفرعي ١ : التوعية والمسؤولية المجتمعية المحور الفرعي ٢ : الإتصال والتكنولوجيا
٣	دور الإتصال في تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام	المحور الفرعي ١ : الإتصال ومنظمات المجتمع المدني المحور الفرعي ٢ : الإتصال ووسائل الإعلام





المحور الرئيسي أ : تطوير وحدات الإتصال والإعلام في قطاع العدالة

إن تحقيق هذا المحور ضمن الأطر الزمنية الأولى لاستراتيجية الإتصال في قطاع العدالة يشكّل الدعامه الأولى والأساسية لترسيخ واستدامة عمل الإتصال الداخلي والخارجي، وهذا من خلال إعادة الهيكلة وتطوير اجراءات العمل والأنظمة الإدارية الخاصة بحسن سير العمل من جهة، وتمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية في الوحدات التنظيمية للإتصال من جهة أخرى، واجراء المقارنات المعيارية مع الدول ذات الممارسات الفضلى في مجال الاعلام والإتصال بما يضمن مخرجات الإتصال والاعلام بكفاءة وفعالية.

المحور الفرعي أ: الأمانة العامة للمجلس القضائي

المحور الفرعي أ: الأمانة العامة للمجلس القضائي

أ- الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة في الأمانة العامة

المشروع (١): إعادة هيكلة الوحدة التنظيمية للإتصال بحيث يشمل ذلك تحديد الأدوار والاختصاصات والمسؤوليات، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يكفل كفاءة وفعالية الأداء. مؤشر أداء: إعتتماد الهيكل التنظيمي/ معدل رضا المعنيين عن إعادة الهيكلة

المشروع (٢): تطوير إجراءات العمل الخاصة بالإتصال الخارجي والداخلي. مؤشر أداء: دليل إجراءات عمل الإتصال معتمد / عدد إجراءات العمل التي تم تطويرها

المشروع (٣): تطوير دليل إدارة التحديات والأزمات يتضمن تحديد وتحليل وتقييم التحديات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف أنشطة وفعاليات الإتصال وآليات التعامل معها . مؤشر أداء: - إعتتماد دليل إدارة التحديات مصفوفة مخاطر وتحديات الإتصال والاستجابة لها

المشروع (٤): تطوير نظام للمتابعة والتقييم لأنشطة وفعاليات الإتصال يتضمن آليات عمل واضحة بما يتكامل مع النظام المطبّق على مستوى قطاع العدالة ككل، ويتيح متابعة وتقييم وتنفيذ استراتيجية الإتصال. مؤشر أداء: - نسبة تنفيذ خطة المتابعة والتقييم - عدد توصيات المتابعة والتقييم التي تم اغلاقها

المشروع (٥): تفعيل إستخدام البيانات والإحصاءات في تعزيز ثقة الجمهور ب "سيادة القانون". مؤشر أداء: - تحسين إصداربيانات التقرير السنوي من حيث التوقيت والجودة - نشرة مطورة ربع سنوية بالإحصائيات الأساسية





المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السعودية

٢-١ الهدف الفرعي (٢): تمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية والإستثمار الأمثل لها في وحدة الإتصال.

المشروع (١): إستقطاب الكفاءات في مجال الإتصال الخارجي والداخلي بما يحقق أهداف ومشاريع إستراتيجية الإتصال.
مؤشر أداء: - عدد الموظفين المستقطبين من ذوي الاختصاص في الإتصال
- نسبة تنفيذ مشاريع وأنشطة إستراتيجية الإتصال بكفاءة وفعالية.

المشروع (٢): تعزيز وتطوير قدرات العاملين في وحدة الإتصال بما يحقق أهداف مشاريع إستراتيجية الإتصال.
مؤشر أداء: - عدد الدورات المتخصصة لوحدة الإتصال والاعلام
- عدد الساعات التدريبية لكل موظف في وحدة الإتصال والاعلام .
- معدل رضا المعنيين عن العاملين في وحدة الإتصال

المشروع (٣): تطوير أدوات وتقنيات الإتصال اللازمة وتفعيلها لتحقيق أهداف ومشاريع إستراتيجية الإتصال
مؤشر أداء: عدد قنوات الإتصال المستخدمة / عدد اللقاءات الصحفية / نسبة مستخدمي قنوات الإتصال / نسبة مطابقة الموقع الالكتروني لأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال

المشروع (٤): تطوير تصنيف فئات الجمهور واحتياجاتها ووسائل الإتصال الملائمة لكل فئة.
مؤشر أداء: مصفوفة فئات الجمهور / نسبة رضا الجمهور على مدى تلبية إحتياجاتهم

المحور الفرعي ٢: وزارة العدل

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء وزارة العدل
٣-١ الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة في الوزارة

المشروع (١): تطوير دليل إدارة التحديات والأزمات يتضمن تحديد وتحليل وتقييم التحديات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف أنشطة وفعاليات الإتصال، ووضع خطط للتعامل مع هذه التحديات وإدارتها بفاعلية.
مؤشر أداء: مصفوفة مخاطر وتحديات أنشطة وفعاليات الإتصال والإعلام.

المشروع (٢): تطوير نظام للمتابعة والتقييم معني بأنشطة وفعاليات الإتصال يتضمن آليات عمل واضحة بما يتكامل مع النظام المطبق على مستوى قطاع العدالة ككل، ويتيح متابعة وتقييم وتنفيذ استراتيجية الإتصال والاعلام.
مؤشر أداء: - نسبة تنفيذ خطة المتابعة والتقييم
- عدد توصيات المتابعة والتقييم التي تم إغلاقها

المشروع (٣): استخدام البيانات والإحصاءات في تعزيز ثقة الجمهور بسيادة القانون
مؤشر أداء: تحسين إصدار بيانات التقرير السنوي من حيث التوقيت والجودة، نشرة مطورة ربع سنوية بالإحصائيات الأساسية

٣-٢ الهدف الفرعي (٢): تمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية في الوحدات التنظيمية للاتصال والاستثمار الأمثل لها.





المجلس الأعلى لحقوق الإنسان

المشروع (١): تطوير أدوات وتقنيات الإتصال اللازمة لتحقيق أهداف ومشاريع استراتيجية الإتصال والإعلام. مؤشر أداء: عدد قنوات الإتصال المستخدمة / عدد اللقاءات الصحفية / نسبة مستخدمي قنوات الإتصال / نسبة مطابقة الموقع الإلكتروني لأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال

المشروع (٢): تطوير وتفعيل قنوات الإتصال الخارجي والداخلي مؤشر أداء: نسبة مستخدمي قنوات الإتصال، عدد قنوات الإتصال المستخدمة

المشروع (٣): تطوير وتصميم نماذج وبوستات وتنفيذ مطبوعات الكترونية أو ورقية بما يحقق أهداف الحملات التوعوية أو التعريفية.

مؤشر أداء: نسبة مستخدمي المطبوعات- عدد البوستات المطورة، عدد حالات التفاعل والمتابعة معدل رضا الفئات المستهدفة على الحملات .

المشروع (٤): تطوير تصنيف فئات الجمهور واحتياجاتها ووسائل الإتصال الملائمة لكل فئة. مؤشر أداء: مصفوفة فئات الجمهور

المحور الفرعي ٣: المعهد القضائي

المحور الفرعي ١: الأمانة العامة للمجلس القضائي

١-١ الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة في الأمانة العامة

المشروع (١): إعادة هيكلة الوحدة التنظيمية للاتصال بحيث يشمل ذلك تحديد الأدوار والاختصاصات والمسؤوليات، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يكفل كفاءة وفعالية الأداء. مؤشر أداء: اعتماد الهيكل التنظيمي / معدل رضا المعنيين عن إعادة الهيكلة

المشروع (٢): تطوير إجراءات العمل الخاصة بالإتصال الخارجي والداخلي. مؤشر أداء: دليل إجراءات عمل الإتصال معتمد / عدد إجراءات العمل التي تم تطويرها

المشروع (٣): تطوير دليل إدارة التحديات والأزمات يتضمن تحديد وتحليل وتقييم التحديات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف أنشطة وفعاليات الإتصال وآليات التعامل معها . مؤشر أداء: - اعتماد دليل إدارة التحديات مصفوفة مخاطر وتحديات الإتصال والاستجابة لها

المشروع (٤): تطوير نظام للمتابعة والتقييم لأنشطة وفعاليات الإتصال يتضمن آليات عمل واضحة بما يتكامل مع النظام المطبق على مستوى قطاع العدالة ككل، ويتيح متابعة وتقييم وتنفيذ استراتيجية الإتصال. مؤشر أداء: - نسبة تنفيذ خطة المتابعة والتقييم - عدد توصيات المتابعة والتقييم التي تم اغلاقها

المشروع (٥): تفعيل إستخدام البيانات والإحصاءات في تعزيز ثقة الجمهور ب "سيادة القانون". مؤشر أداء: - تحسين إصدار بيانات التقرير السنوي من حيث التوقيت والجودة - نشرة مطورة ربع سنوية بالإحصائيات الأساسية





المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السعودية

٢-١ الهدف الفرعي (٢): تمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية والإستثمار الأمثل لها في وحدة الإتصال.

المشروع (١): إستقطاب الكفاءات في مجال الإتصال الخارجي والداخلي بما يحقق أهداف ومشاريع إستراتيجية الإتصال. مؤشر أداء: - عدد الموظفين المستقطبين من ذوي الاختصاص في الإتصال - نسبة تنفيذ مشاريع وأنشطة إستراتيجية الإتصال بكفاءة وفعالية.

المشروع (٢): تعزيز وتطوير قدرات العاملين في وحدة الإتصال بما يحقق أهداف مشاريع إستراتيجية الإتصال.

مؤشر أداء: - عدد الدورات المتخصصة لوحدة الإتصال والاعلام
- عدد الساعات التدريبية لكل موظف في وحدة الإتصال والاعلام .
- معدل رضا المعنيين عن العاملين في وحدة الإتصال

المشروع (٣): تطوير أدوات وتقنيات الإتصال اللازمة وتفعيلها لتحقيق أهداف ومشاريع إستراتيجية الإتصال مؤشر أداء: عدد قنوات الإتصال المستخدمة / عدد اللقاءات الصحفية / نسبة مستخدمي قنوات الإتصال / نسبة مطابقة الموقع الإلكتروني لأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال

المشروع (٤): تطوير تصنيف فئات الجمهور واحتياجاتها ووسائل الإتصال الملائمة لكل فئة. مؤشر أداء: مصفوفة فئات الجمهور

المحور الفرعي ٣: المعهد القضائي

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية المعهد القضائي
٢-١ الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة في المعهد

المشروع (١): تطوير اجراءات العمل الخاصة بالإتصال الخارجي والداخلي. مؤشر أداء: دليل اجراءات عمل الإتصال - رضا الشركاء عن أداء الإتصال الخارجي / رضا الموظفين عن أداء الإتصال الداخلي.

المشروع (٢): إعادة هيكلة الوحدة التنظيمية للاتصال بحيث يشمل ذلك تحديد الأدوار والاختصاصات والمسؤوليات، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يكفل كفاءة وفعالية الأداء. مؤشر أداء: معدل رضا المعنيين عن إعادة الهيكلة

المشروع (٣): تطوير دليل إدارة التحديات والأزمات يتضمن تحديد وتحليل وتقييم التحديات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف أنشطة وفعاليات الإتصال، ووضع خطط للتعامل مع هذه التحديات وإدارتها بفاعلية. مؤشر أداء: دليل ومعايير إدارة التحديات والأزمات - خطة ادارة الأزمات والمخاطر على مستويين أحدهما الأهداف الإستراتيجية والثاني العمليات التشغيلية. .





المجال: العدالة الإلكترونية

المشروع (٤): تطوير نظام للمتابعة والتقييم معني بأنشطة وفعاليات الإتصال يتضمن آليات عمل واضحة بما يتكامل مع النظام المطبق على مستوى قطاع العدالة ككل، ويتيح متابعة وتقييم وتنفيذ استراتيجية الإتصال.

مؤشر أداء: - نسبة تنفيذ خطة المتابعة والتقييم
- عدد توصيات المتابعة والتقييم التي تم اغلاقها

٢-٢ الهدف الفرعي (٢): تمكين الموارد البشرية وتفعيل الموارد المادية والتقنية في الوحدات التنظيمية للاتصال والاستثمار الأمثل لها.

المشروع (١): تطوير دليل الهوية البصرية.
مؤشر أداء: دليل الهوية البصرية

المشروع (٢): استقطاب الكفاءات في مجال الإتصال الخارجي والداخلي بما يحقق أهداف ومشاريع استراتيجية الإتصال. مؤشر أداء: نسبة تنفيذ مشاريع وأنشطة استراتيجية الإتصال بكفاءة وفعالية، عدد الموظفين المستقطبين من ذوي الإختصاص في الإتصال .

المشروع (٣): تعزيز وتطوير قدرات العاملين في وحدة الإتصال بما يحقق أهداف مشاريع استراتيجية الإتصال. مؤشر أداء: عدد الدورات المتخصصة لوحدة الإعلام والإتصال - عدد الساعات التدريبية لموظفي وحدة الإتصال

المشروع (٤): تطوير أدوات وتقنيات الإتصال اللازمة لتحقيق أهداف ومشاريع إستراتيجية الإتصال والإعلام . مؤشر أداء: عدد قنوات الإتصال المستخدمة / نسبة مطابقة الموقع الإلكتروني لأفضل الممارسات في هذا المجال

المشروع (٥): تطوير وتفعيل قنوات الإتصال الخارجي والداخلي في المعهد القضائي مؤشر أداء: نسبة مستخدمي قنوات الإتصال - التفاعل مع منصة الفيسبوك والموقع الإلكتروني وتقنيات الإتصال المرئي والمسموع كعدد الزوار والتصويت ومجموعات الواتساب.

المشروع (٦): تطوير وتصميم نماذج وبوستات وتنفيذ مطبوعات إلكترونية أو ورقية بما يحقق أهداف حملات المعهد القضائي التوعوية أو التعريفية. مؤشر أداء: نسبة مستخدمي المطبوعات ومعدل رضاهم.

المشروع (٧): تطوير تصنيف فئات الجمهور واحتياجاتها ووسائل الإتصال الملائمة لكل فئة. مؤشر أداء: مصفوفة تصنيف فئات جمهور المعهد القضائي، نسبة رضا جمهور المعهد القضائي على مدى تلبية احتياجاتهم





المركز الوطني لحقوق الإنسان

٣-٢ الهدف الفرعي: تحسين الانطباع عن المعهد القضائي ورفع ثقة الجمهور في أدائه المؤسسي

المشروع (١): تطوير خطة لادارة السمعة المؤسسية
مؤشر أداء: نسبة تنفيذ الخطة ادارة السمعة المؤسسية، عدد المحاضرات التوعوية التي يعقدها المعهد القضائي

المشروع (٢): وضع خطة تسويقية من أجل استغلال مرافق المعهد في عقد المؤتمرات والنشاطات المختلفة.
مؤشر أداء: نسبة انجاز الخطة التسويقية - معدل اشغال مرافق المعهد، معدل رضا مستخدمي مرافق المعهد.

المحور الرئيسي ٢: دور الإتصال في تعزيز الوصول الى العدالة

يصب تحقيق هذا المحور في مجال زيادة مستوى ثقة الجمهور بالمحاكم وفعالية وكفاءة مخرجات البرامج والمنظومات القانونية، وتعزيز التواصل مع متلقي الخدمات باستخدام أدوات الإتصال المختلفة بما يساهم في رفع الوعي لدى الجمهور وزيادة الثقة بقطاع العدالة هذا إلى جانب مواكبة تطورات العصر الحديث في مجال التكنولوجيا بما يعزز الوصول إلى العدالة.

المحور الفرعي ٢-١: التوعية والمسؤولية المجتمعية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية عمليات التوعية والمسؤولية المجتمعية في قطاع العدالة

الهدف الفرعي: تطوير وتنفيذ خطة شاملة للتوعية والمسؤولية المجتمعية

المشروع (١): تطوير خطة اتصال متكاملة (داخلية وخارجية) لتحسين صورة المسؤولية المجتمعية عن قطاع العدالة وتعزيز دور كوادر مؤسسات قطاع العدالة في خدمة المجتمع.
مؤشر أداء: نسبة تنفيذ أنشطة وفعاليات المسؤولية المجتمعية

المشروع (٢): تطوير وتنفيذ حملة إعلامية للتعريف بمهام وخدمات وإنجازات مؤسسات قطاع العدالة والتميز بين أدوارها

مؤشر أداء: - نسبة الاستجابة للحملة الإعلامية

- معدل رضا المعنيين (الشركاء ومنظمات المجتمع المدني) عن وسائل وآليات الإتصال والتواصل.





المركز الفلسطيني للإعلام

المشروع (٣): تنفيذ خطط التوعية الداخلية والخارجية بمفاهيم العدالة وباستخدام وسائل الإتصال الحديثة، مع المتابعة والتقييم المستمرين لمستويات التنفيذ وتحقيق الأهداف ، بحيث يشمل ذلك تنفيذ عدد من حملات التوعية الموجهة للفئات المستهدفة مثل المجتمع ككل، والقضاة، والكوادر الإدارية الداعمة وتسلط الضوء على جوانب التطوير والتحسين .
مؤشر أداء: نسبة تنفيذ حملات التوعية، مستوى الزيادة في الوعي من الحملات التوعوية

الهدف الفرعي: التوعية بمخرجات برامج الخطة الاستراتيجية للقطاع وما ينشئ عنها كمشاريع المشروع (١): تطوير دليل شامل حول أساليب التوعية للفئات ذات العلاقة في مؤسسات قطاع العدالة بمخرجات البرامج والمنظومات القانونية.
مؤشر أداء: إعتما د دليل التوعية

المشروع (٢): تطوير برامج وخطط توعية متكاملة تتضمن مواد وبرامج لنشر التوعية بمنظومة بدائل العقوبات السالبة للحرية وفوائدها وأثارها الايجابية على الفرد، والمجتمع، والدولة بما يكفل تبنيتها وتأييدها وتطبيقها بشكل سليم مثل إعداد (فيديوهات، مواد ترويجية وإعلانية)
مؤشر أداء: - عدد الحملات المنفذة / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة التفاعل مع أدوات التوعية المطبّقة

المشروع (٣): توعية متلقي الخدمة باستحداث إجراءات المسار السريع للجّنج البسيطة.
مؤشر الاداء: - نسبة الزيادة في وعي متلقي الخدمة
- عدد الحملات المنفذة / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة التفاعل مع أدوات التوعية المطبقة

المشروع (٤): توعية متلقي الخدمة بأهمية وفوائد الوساطة وتغيير الثقافة لتبنيها.
مؤشر أداء: - معدل الزيادة في مستوى ومعرفة متلقي الخدمة بأهمية الوساطة وفوائدها
- عدد الحملات المنفذة / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة التفاعل مع أدوات التوعية المطبقة

المشروع (٥): توعية متلقي الخدمة بأهمية وفاعلية العقوبات المجتمعية البديلة .
مؤشر أداء: - معدل الزيادة في تطبيق العقوبات المجتمعية البديلة المستحدثة
- عدد الحملات المنفذة للتوعية بالعقوبات المجتمعية البديلة / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة رضا المعنيين عن استخدام العقوبات المجتمعية البديلة المستحدثة





المحكمة الاتحادية العليا

المشروع (٦): توعية متلقّي الخدمة بالإجراءات الناظمة لعمل المساعدة القانونية .
مؤشر أداء: - معدل الزيادة في طلبات الحصول على المساعدة الالكترونية
- عدد الحملات المنفذة للتوعية بالمساعدة القانونية / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة رضا المستفيدين عن طلبات المساعدة القانونية

المشروع (٧): توعية متلقّي الخدمة بسيادة القانون وإستقلالية القضاء
مؤشر أداء: - معدل الزيادة في مستوى الثقة بسيادة القانون وإستقلال القضاء
- عدد الحملات المنفذة للتعريف بسيادة القانون وإستقلال القضاء / عدد المستفيدين من الحملات
- نسبة الزيادة في الثقة بإجراءات المحاكم

المشروع (٨): توعية متلقّي الخدمة بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها .
مؤشر أداء: - معدل الزيادة في مستوى ومعرفة متلقي الخدمة بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها
- عدد الحملات المنفذة للتوعية بالجرائم الالكترونية / عدد المستفيدين من الحملات

المحور الفرعي ٢-٢: الإتصال والتكنولوجيا

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل أنظمة تكنولوجيا الإتصال الحديث

المشروع (١): تبني وتفعيل أدوات التكنولوجيا الحديثة للتواصل الرقمي خاص بمؤسسات قطاع العدالة
مؤشر أداء: - عدد أدوات التكنولوجيا الحديثة المستخدمة
- مستوى الرضا على أدوات التكنولوجيا الحديثة .

المشروع (٢): إعداد دراسة تصنيف وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد أكثر هذه الوسائل إستخداماً وتفاعلاً
لدى مستخدمي خدمات المحاكم ومتلقي خدمات الوزارة.
مؤشر أداء: - عدد المواد المنشورة على وسائل التواصل الأكثر إستخداماً
- عدد المتابعين والمتفاعلين مع وسائل التواصل الأكثر إستخداماً

المشروع (٣): إنشاء قناة تفاعلية على اليوتيوب.
مؤشر أداء: - عدد المواد المنشورة على القناة التفاعلية
- عدد المتابعين والمتفاعلين مع قناة اليوتيوب





المشروع (٤): تطوير خطة تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي في الإتصال الخارجي.
مؤشر أداء: - عدد قنوات الإتصال الاجتماعي المستخدمة
- عدد المتابعين والمتفاعلين مع هذه القنوات
- معدل رضا المعنيين (الشركاء والمستفيدين) عن شبكات التواصل الاجتماعي.

المشروع (٥): تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس القضائي .
مؤشر أداء: - عدد الزيارات للموقع الإلكتروني .
- عدد مرات تنزيل الملفات الإلكترونية من الموقع الإلكتروني للمجلس .

المشروع (٦): تطوير نافذة إلكترونية خاص بتوعية ذوي الإعاقة بالمصطلحات والمفاهيم القانونية.
مؤشر أداء: - عدد ورش التوعية لذوي الإعاقة
- معدل إستخدام الموقع من ذوي الإعاقة .

المحور الرئيسي ٣:

دور الإتصال في تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

يهدف هذال المحور الى تفعيل التواصل مع الشركاء ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز سمعة وصورة مؤسسات قطاع العدالة ، هذا الى جانب تعريف المعنيين من شركاء وجمهور بمهام وخدمات وتحديات وإنجازات مؤسسات قطاع العدالة.

المحور الفرعي ا:

الإتصال ومنظمات المجتمع المدني

المشروع (١): عقد لقاءات دورية مع ذوي العلاقة من شركاء ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة تحديات وإنجازات الإتصال الخارجي والداخلي.
مؤشر أداء: - عدد اللقاءات مع ذوي العلاقة (شركاء ومنظمات المجتمع المدني...)
- معدل رضا المعنيين (الشركاء والمستفيدين) عن حل مشاكل وتحديات التواصل





المجلس الأعلى للإعلام والتواصل

المشروع (٢): تفعيل أنشطة وفعاليات مع الشركاء ومنظمات المجتمع المدني
مؤشر أداء: - عدد الأنشطة المشتركة المنفذة مع ذوي العلاقة (شركاء ومنظمات المجتمع المدني...)
- عدد الإتفاقيات ومذكرات التفاهم مع ذوي العلاقة (شركاء ومنظمات المجتمع المدني...)

المحور الفرعي ٢: الإتصال ووسائل الاعلام

المشروع (١): عقد لقاءات دورية مع ذوي العلاقة من وسائل الاعلام لمناقشة تحديات وإنجازات الإتصال الخارجي والداخلي.

مؤشر أداء: - عدد اللقاءات مع وسائل الإعلام
- معدل رضا المعنيين (وسائل الإعلام) عن وسائل وآليات الإتصال والتواصل

المشروع (٢): تطوير مصفوفة تصنيف وسائل الإعلام وتحديد احتياجاتهم وآليات التواصل معهم .
مؤشر أداء: - إعداد مصفوفة التصنيف
- مستوى الرضا وسائل الإعلام عن آليات وأدوات التواصل

المشروع (٣): تطوير سياسة عامة للقطاع للتعامل مع الإعلام
مؤشر أداء: - إعتتماد السياسة .
- عدد ورش التوعية بالسياسة .



